WHO-EM/HHR/001/A

تقرير موجز

ندوة حول الدبلوماسية الصحية

ندوة حول الدبلوماسية الصحية
6 – 7 أيار/مايو 2012

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

WHO-EM/HHR/001/A

تقرير موجز

ندوة حول الدبلوماسية الصحية

القاهرة، مصر
6 – 7 أيار/مايو 2012

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

© منظمة الصحة العالمية 2012

جميع الحقوق محفوظة

إن التسميات المستخدمة في هذه المنشورة، وطريقة عرض المواد الواردة فيها، لا تعبِّر إطلاقاً عن رأي منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكل الخطوط المنقوطة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل عليها.

كما أن ذكر شركات بعينها أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة، أو مُوصى بها من قِبَل منظمة الصحة العالمية، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها ولم يرد ذكره. وفي ماعدا الخطأ والسهو، تميز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بحروف استهلالية كبيرة.

وقد اتخذت منظمة الصحة العالمية جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا الكتيب، إلا أن هذا الكتيب يوزع دون أي ضمان، من أي نوع مهما كان، صريح أو ضمني، وتقع مسؤولية تفسير واستخدام المواد فيه على القارئ، ولا تتحمل منظمة الصحة العالمية أية مسؤولية عن أي ضرر ينتج عن استخدامه.

ويمكن الحصول على منشورات منظمة الصحة العالمية من إدارة التوزيع والمبيعات، بالمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، ص.ب. 7608، مدينة نصر، القاهرة 11371، مصر (هاتف: 2535 2670 202+، فاكس: 2492 2670 202+، بريد إلكتروني: PAM@emro.who.int) وتوجه طلبات الحصول على الإذن باستنساخ أو ترجمة منشورات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط جزئياً، أو كلياً، سواء كان ذلك لبيعها أو لتوزيعها توزيعاً غير تجاري، إلى منسق إدارة المعارف وتبادلها، وذلك على العنوان المذكور أعلاه، أو على البريد الإلكتروني: WAP@emro.who.int.

Document WHO-EM/HHR/001/E/08.12/104/A

المحتوى

1. مقدمة: الصحة ببعد عالمي
2. موجز المناقشات
3. السبيل إلى المضي قُدُماً

مقدمة: الصحة ببعد عالمي

1.1 معلومات أساسية

لقد دخل العالم عصراً جديداً؛ عصر الدبلوماسية الصحية العالمية. وفي ظل تقدُّم العولمة، أصبح من الواضح أن العديد من المجالات التي كانت مقتصرة من قبل على السياسة الوطنية قد أضحت الآن قضايا ذات أثر واهتمام عالميين. وتعمل منظمة الصحة العالمية، وفقاً لدستورها، مع الدول الأعضاء من أجل حصول جميع الشعوب على أرفع مستوى ممكن من الصحة. والسياق الذي تُواصل فيه المنظمة والدول الأعضاء سعيها من أجل بلوغ ذلك الهدف، قد تغير تغيراً جذرياً منذ عام 1946. ففي عالم اليوم المتعدد الأقطاب، يؤثر العديد من المصالح الاقتصادية والجيوسياسية على برامج عمل كل من الصحة والسياسة الخارجية، وهذه حقيقة يمكن أن تكون داعمة للتقدم في مجال التنمية الصحية كما يمكن أن تقف هذه المصالح عائقاً أمامها. ولقد سلَّمت بذلك مراراً الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت، منذ عام 2008، عدداً من القرارات التي تعكس مخاوف محتدمة للسياسات الخارجية بشأن الصحة العالمية. ففي القرار 95/65 الصادر في 10 شباط/فبراير 2011، دعت الجمعية العامة إلى مزيد من الاهتمام بالصحة بوصفها قضية سياسية مهمة على جدول الأعمال الدولي، وأقرت بالدور الرائد لمنظمة الصحة العالمية باعتبارها الوكالة المتخصصة الرئيسية المعنية بالصحة، بما في ذلك الأدوار والمهام التي تضطلع بها في ما يتعلق بالسياسة الصحية في إطار ولايتها.

ومن المهم أن تكون المنظمة مستعدة استعداداً جيداً للحجم المتزايد في مجال السياسة الخارجية والمشاركة الدبلوماسية في القضايا الصحية. ولذلك فقد شُرع في تنفيذ عدد من المبادرات داخل المنظمة من أجل إعداد الدول الأعضاء والعاملين بشكل أفضل لمواكبة السياق المتغير الذي ينبغي التصدي فيه للتحديات التي تواجه الصحة. ولقد نظَّم المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، في سياق تلك المبادرات، ندوة حول الدبلوماسية الصحية العالمية، عقدت يومي 6 و7 أيار/مايو 2012، في القاهرة، بمصر. وجمعت هذه الندوة ممثلين من وزارات الصحة

والخارجية في بلدان الإقليم، وخبراء في مجال الصحة والدبلوماسية من المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف، إلى جانب موظفي منظمة الصحة العالمية العاملين في المكتب الإقليمي، وفي المقر الرئيسي للمنظمة، وذلك لبحث أساليب تعزيز القدرات الإقليمية في مجال الدبلوماسية الصحية. وقد بحث المشاركون، خلال هذه الندوة، العلاقات متعددة الأبعاد القائمة بين الصحة والسياسة الخارجية، واستعرضوا الخبرات في مجال الدبلوماسية الصحية العالمية في هذا الإقليم ولدى الهيئات الرئاسية للمنظمة.

وقام خبراء من برنامج الصحة العالمية بالمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، في جنيف بتيسير أعمال هذه الندوة. وتم خلال الندوة عرض تاريخ الدبلوماسية الصحية العالمية ومفاهيمها، وجرى نقاش متعمق حول ذلك.

2.1 المحاور الرئيسية

تمحور النقاش حول موضوعات أربعة رئيسية.

أهداف السياسة الخارجية يمكن أن تقف عائقاً أمام الصحة. فعلى سبيل المثال، نشب خلاف بين التجارة والصحة داخل منظمة التجارة الدولية في مجالات سلامة الغذاء، والعوائق التقنية أمام النشاط التجاري، والتجارة في الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية. وقد أدت المخاوف الاقتصادية والتجارية إلى صعوبة الدعوة لاتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة جائحات الأمراض المرتبطة بالتبغ والسمنة لدى الأطفال ولدى البالغين. كما شكلت تحدياً أيضاً أمام الاستجابة الوطنية نتيجة "لاستنزاف العقول" من القوى العاملة الصحية التي تهاجر من البلدان المنخفضة الدخل من أجل العمل في البلدان ذات الدخل المرتفع.

السياسات الخارجية يمكنها دعم الصحة. في ظل تفهُّم صانعي السياسة الخارجية للأهمية المتزايدة للصحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنهم يؤيدون

دفع جدول أعمال الصحة إلى الأمام. وفي ذات الوقت فإن المرامي الإنمائية للألفية الثمانية، تشتمل على ثلاثة أهداف تتعلق بالصحة (صحة الأطفال/وصحة الأمومة، ومكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والملاريا، وغيرها من الأمراض)، وتسعى إلى تحقيق تحسينات في أربع محددات اجتماعية رئيسية للصحة (الفقر، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية). كما أن الجهود المبذولة لمجابهة التحديات الرئيسية المتمثِّلة في مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والأمراض غير السارية، تحظى أيضاً بالدعم وذلك من خلال إعلانات سياسية رفيعة المستوى أقرَّها رؤساء الدول في الأمم المتحدة، علاوة على أن العديد من البلدان يستثمر في هذه المجالات من مجالات العمل الصحي كأداة من أدوات السياسة الخارجية، باستخدام الصحة كوسيلة لبناء علاقات أفضل بين البلدان والشعوب.

الأمراض المعدية المستجدة تمثل عاملاً وهاجساً أمنياً دائماً للسياسة الخارجية. ومن بين هذه الأمراض مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والسل والملاريا المقاومين للأدوية، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) وأنفلونزا الطيور (H1N5) والأنفلونزا أ (H1N1)، وتلك الأمراض التي تنتشر بفعل الإرهاب البيولوجي. وقد دفعت التداعيات السياسية والاقتصادية لهذه التهديدات صانعي السياسة الخارجية إلى الانخراط في جهود التصدي لهذه الأمراض على الصعيدين الوطني والدولي.

الصحة أثناء الصراعات، وفي مرحلة الإعمار بعد انتهاء الصراعات أصبحت محوراً هاماً من محاور السياسة الخارجية. أصبح ضمان وجود التدابير الصحية لمواجهة الكوارث الطبيعية جزءاً من اختصاصات السياسة الخارجية في إطار تقديم المساعدات أثناء الأزمات الإنسانية. ويجري استخدام التدخلات الصحية بطرق معقَّدة ومتناقضة أثناء وقوع الصراعات. ولقد سعى مجتمع الصحة العمومية إلى تطبيق مبدأ "الصحة كجسر إلى السلام" باعتبار أن التدخلات الصحية يمكن

تصميمها خصيصاً بحيث يكون لها تأثير إيجابي على صحة السكان مما يسهم في تحقيق سلام دائم ومستقر في الوقت ذاته.

وهناك تفهم أسرع للجائحات، والأمراض المستجدة والإرهاب البيولوجي، بوصفها تهديدات مباشرة للأمن الوطني والعالمي. بالإضافة إلى ذلك فإن القضايا الصحية تحظى أيضاً بالاهتمام وتقع في صلب أعمال السياسة الخارجية، مثل متابعة النمو، وتشجيع التنمية، ومساندة حقوق الإنسان، وصون الكرامة الإنسانية والوقاية من الصراعات. وتعد الصحة اليوم شاغلاً متعاظماً بالنسبة للسياسة الخارجية. وهناك عدد من الأمثلة في منظمة الصحة العالمية التي تُظهر أن بالإمكان إنجاز الكثير عندما يعمل خبراء الصحة العمومية والدبلوماسيون معاً وجنباً إلى جنب: الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، واللوائح الصحية الدولية (2005) يمثلان أدوات قوية لحماية الصحة ضمن إطار متين من السياسة الخارجية.

2. ملخص للمناقشات

اتفق المشاركون على أن تنمية القدرات في مجال الدبلوماسية الصحية هي قضية مهمَّة ينبغي على المكتب الإقليمي والدول الأعضاء مواصلة العمل عليها، بل إن بعض البلدان أوضحت أنها تنظر بالفعل في كيفية تقوية الدبلوماسية الصحية على المستوى الوطني. وتم التأكيد على أهمية تعزيز ثقافة التوافق في الآراء بالنسبة للصحة العمومية، بعيداً عن التحيزات الأيديولوجية، لتفادي العمل بطريقة أحادية، ولخلق قيم مشتركة بين الصحة والسياسية الخارجية والقطاعات الاقتصادية لصالح الصحة في هذا الإقليم وخارجه.

والحاجة قائمة لمزيد من الجهود من أجل رفع مستوى الوعي وحشد الإرادة والالتزام السياسيين وترجمتهما إلى أفعال، وضمان استدامته، في إطار عمل المنظمة في هذا الإقليم. وقد أثير عدد من القضايا حول كيفية تطوير العمل في مجال الدبلوماسية الصحية بشكل أكبر وأكثر عمقاً وتركيزاً.

الدعوة والقيادة. تم التأكيد على أن الدبلوماسية الصحية تحتاج إلى عقلية تتجاوز القطاع الصحي والمنظورات الطبية، مما يتطلب مشاركة أوسع نطاقاً. وتم التشديد على أهمية تقوية شراكات وقدرات وزارات الخارجية والصحة، وضرورة تفهُّم وزارات الصحة بشكل أفضل للبعد العالمي في عملها؛ حيث إنه في الكثير من الحالات لا يمكن التعاطي مع الصحة على المستوى الوطني إلا إذا كان هناك دعم من خلال الاتفاقات الدولية والتكامل في هذا الشأن. بالإضافة إلى ضرورة الدعوة لحصول وزارات الخارجية على فهم أفضل لأهمية الصحة العمومية، وحاجتها إلى دعمها، وكذلك لتقوية إدارات الصحة الدولية فيها. وإن وضع "جدول أعمال الصحة العالمية" هو دائماً مبادرة سياسية إلى جانب كونه عملاً تقنياً، وينبغي أن تكون البلدان مستعدة استعداداً جيداً، ومنسجمة في نُهجُها تجاه المنظمات الدولية حتى يكون صوتها مسموعاً لديها. ويعدُّ الاستثمار في المنافع العامة العالمية بصفة خاصة، قضية رئيسية تستلزم تعاوناً وثيقاً، ولاسيما في ما يتعلق بوضع برنامج العمل لما بعد المرامي الإنمائية للألفية 2015، وصياغة المرامي الإنمائية اللاحقة في ما يتعلق بالصحة العالمية.

المفاوضات. وفي ما يختص بالقضايا ذات الاهتمام، والتي لها علاقة بالمفاوضات في منظمة الصحة العالمية أو غيرها من المنظمات كمنظمة التجارة الدولية، أو المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أو مجلس حقوق الإنسان، فينبغي أن تدرس كلها معاً. فالقضايا الأخلاقية في الدبلوماسية الصحية، في مجالات كتلك الخاصة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، والقطاع الدوائي، وصناعة الغذاء، والأجهزة الطبية، وتكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال، ينبغي أن تُبحث وتناقش بشكل متعمق. ولا يصح أن تُهمل القيم، أو العناصر، أو المبادئ الخاصة بالحق في الصحة، بل ينبغي دراستها على نحو متعمِّق أيضاً. وقد تم الاتفاق على ضرورة إعداد ممثلي الدول الأعضاء، بشكل أفضل، لمثل هذه المفاوضات، وبخاصة من أجل المشاركة الفعالة في الهيئات الرئاسية للمنظمة (الميزانية البرنامجية واللجان الإدارية، والمجلس

التنفيذي، وجمعية الصحة العالمية، واللجنة الإقليمية). وفي هذا الإطار أن البلدان سوف ترحب بتبادل أفضل الممارسات والدلائل الإرشادية في هذا المجال. كما اتفق على الحاجة أيضاً لمزيد من الإلمام بأساليب الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال الصحة، واستكشاف الأساليب الجديدة في مجال الحوكمة الصحية العالمية وإدارتها.

الصحة والصراعات. هناك إقرار بأهمية التركيز على الصحة أثناء الصراعات وفي أثناء مرحلة الإعمار بعد انتهاء تلك الصراعات. ولقد أصبح ضمان وجود التدابير الصحية لمواجهة الكوارث الطبيعية جزءاً من اختصاصات السياسة الخارجية وولايتها في إطار تقديم المساعدات أثناء الأزمات الإنسانية. وقد ذُكر بعض الأمثلة على ذلك من هذا الإقليم، والتي استُخدمت فيها الصحة كجسر يُعبر عليه إلى السلام. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث بالنسبة للتساؤل حول كيفية إسهام الصحة في الدبلوماسية الوقائية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

بناء القدرات. هناك حاجة إلى تنمية القدرات في مجال الدبلوماسية الصحية. وينبغي إدراج الدبلوماسية الصحية ضمن تدريب مهنيي الصحة العمومية، كما ينبغي اتخاذ المبادرات في ذلك لإدخال الدبلوماسية الصحية في صلب الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية. ونوقش إعداد دورات تدريبية إقليمية وإشراك المؤسسات البحثية، ومراكز الامتياز وآحاد الخبراء من الإقليم للانخراط في مجالي الصحة العمومية والعلاقات الدولية. وينبغي أيضاً تنظيم أنشطة التعلم عن بعد في مجال الدبلوماسية الصحية.

الاستدامة. أكد المشاركون على الحاجة إلى توافر القدرات الهيكلية والقدرات على الاستجابة، لضمان استمرار الدبلوماسية الصحية. وعلى سبيل المثال، إنشاء مكتب للصحة في وزارات الخارجية، وتوفير الخبرات في مجال الشؤون الخارجية في وزارات الصحة، ودراسة القيمة التي يضيفها وجود الملحق الصحي في جنيف.

وينبغي أن تظل الدبلوماسية الصحية نشاطاً متواصلاً ضمن أعمال منظمة الصحة العالمية، كما أن تقييم الأنشطة الجارية في البلدان، ومواءمة وتنظيم الأنشطة المتواصلة ومعالجة الثغرات في (المعارف، والإدارة، والموارد المالية) على مستوى المكتب الإقليمي وداخل البلدان هو أيضاً من الأمور الحاسمة. وأُقترح إعداد دراسات حالات إقليمية وثنائية وإنسانية عن الممارسات الجيدة، وتوثيق الخبرات في مجال الدبلوماسية الصحية في الإقليم، فضلاً عن إسهام الإقليم في برنامج العمل العالمي والمفاوضات العالمية.

3. السبيل إلى المضي قُدُماً

اتفق المشاركون أن الندوة تعد الخطوة الأولى صوب انخراط المكتب الإقليمي والدول الأعضاء في الدبلوماسية الصحية في الإقليم. ورأى العديد من المشاركين أن ذلك هو الوقت المناسب للعمل معاً لجعل للإقليم صوتاً أعلى على الصعيد العالمي. ومن بين الأهداف المتوخاة تحديد مجالات الاهتمام الجماعي التي يمكن أن يسهم فيها الإقليم إسهامات محددة والتي يمكن أن تدفع قُدُماً بجدول أعمال الصحة العالمية. وهناك حاجة إلى سلسلة من الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني، والتي تسهم في تطوير الدبلوماسية الصحية في هذا الإقليم.

وفي هذا الشأن، اقترح المشاركون نقاط العمل التالية وذلك بالنسبة لكل من الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية:

- النظر في إضافة الدبلوماسية الصحية إلى جدول أعمال اللجنة الإقليمية وإمكانية إدراجها كعنصر أساسي في الموضوعات الأخرى على جدول الأعمال؛
- تكثيف الاستعدادات لاجتماعات جمعية الصحة العالمية، على المستويين الوطني والإقليمي وزيادة تفاعل البلدان خلال تلك الاجتماعات؛

- بناء تحالفات مع المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تساعد في الدفع قُدُماً ببرنامج العمل الصحي؛
- تعزيز التعاون والشراكات بين البلدان بشأن القضايا الصحية ذات الأولوية مثل اللوائح الصحية الدولية واستئصال شلل الأطفال؛
- الترويج للنهج المرتكز على الحقوق في استجابة القطاع الصحي لتعزيز مبدأ العدالة في الصحة والتغطية الشاملة بالخدمات الصحية؛
- استعراض دور المكاتب القطرية للمنظمة في تعزيز الدبلوماسية الصحية كوسيلة لتحسين التنسيق، والانسجام والفعالية في الحوكمة الصحية لترجمة الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية إلى أفعال؛

وكانت هناك نقاط عمل إضافية وذلك على النحو التالي:

- تقييم قدرات البلدان وتجاوبها في مجال الدبلوماسية الصحية؛
- التعرُّف على المؤسسات الإقليمية والشركاء المحتملين في مجال السياسة الخارجية والصحة والدعوة إلى إجراء البحوث في هذا المجال؛
- تجميع الخيارات في ما يتعلق بمبادرات التدريب (مثل التعلم عن بُعْد والدورات التدريبية المخصصة الغرض) على المستوى القطري والإقليمي بما يشمل تنظيم التدريب في مجال مهارات التفاوض؛
- تعزيز إنشاء الشبكات ودعمها في مجال الدبلوماسية الصحية، على المستوى الإقليمي والعالمي؛
- عقد اجتماع متابعة إقليمي في أواخر هذا العام 2012.

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
ص. ب. 7608 ، مدينة نصر 11371
القاهرة، مصر
www.emro.who.int